

## الجهاز المصرفي ودوره في تفعيل اسواق المال

### The banking system and its role in activating the capital markets

م.م. وفاء ابراهيم عسكر

جامعة واسط - كلية الادارة والاقتصاد

[Sssarhm@gmail.com](mailto:Sssarhm@gmail.com)

بالقطاع المصرفي كونه يعد من القطاعات الذي له الحظ الاوفر والاساس في ادارة الاقتصاد ومسايرة التكنولوجيا كما يظهر دوره في تعبئة الادخارات صوب قنوات الاستهلاك و الاستثمارو التي بالتالي تدعما النمو الاقتصادي . وفيما يخص سوق المال زادت اهميتها في المجمعات التي تعمل بنظام الحرية الاقتصادية حيث نالت اهتمام الباحثين في الدول المتقدمة والنامية على حدالسواء كما هدف البحث الى تحديد الوسائل المصرفية التي تثر بشكل اكثر على اسواق المال وتعمل على تفعيلها وتطويرها .

الكلمات المفتاحية : الجهاز المصرفي ،

اسواق المال

المستخلص

تعد المصارف من المؤسسات الرائدة في صناعة الخدمات المالية في أي بلد كان وتتميز المصارف التجارية بسرعة تغير الخدمات المصرفية المقدمة بسبب ظهور ابتكارات حديثة بشكل مستمر اذ اصبحت هذه المصارف اكثر تنظيم من حيث القوانين والتنظيمات والذي انعكس في دورها الحيوي والحساس في مجالات كثيرة وفي مقدمتها السوق المالي ومن هنا تأتي اهمية هذا البحث في كونه يسلط الضوء على اهم المجالات التي يكون للمصارف التجارية اثر في تنشيط السوق المالي ، يزداد الاهتمام

**Wafaa ibrahem askar /wasit university college of  
administration and economics**

**Abstract**

Banks are the leading institutions in the financial services industry in any country .Commercial banks are characterized by rapidly changing banking services provided because of the emergence of modern innovations continuously as these banks become more regulated in terms of laws and regulations. This has been reflected in its vital and sensitive role in many areas Primarily the financial market. Hence the importance of this research in that it highlights the most important areas in which commercial banks have an impact on the revitalization of the financial market .As the interest in the banking sector is growing

as it is a sector that has the largest share or the basis to keep up with the development and management of the economy Its role is to mobilize savings and channel them towards investment and consumer channels that support economic growth. As for capital markets, their importance has increased in societies characterized by economic freedom, And has become the focus of attention by researchers in both developing and developed countries alike . In addition, the aim of the research is to identify banking instruments that are most influential in the financial markets to activate them and thus develop the financial market.

## المقدمة :

ويتجلى دورالجهاز المصرفي في تفعيل اسواق اوراق المال من خلال الاستثمار المباشر فيها أي توفير و توظيف الاموال و توجيهها صوب الاستثمار اذ تحقق عوائد مقبولة وبمخاطر قليلة ، كما يعد الجهاز المصرفي مصدر اساس في توفير السيولة مما يعمل على مشاركة المصارف في ادارة الشركات والمؤسسات الماليه والرقابه عليها.

## مشكلة البحث:

تتجسد مشكلة البحث في، ان جملة من النشاطات المصرفية الحديثة يمكن ان يكون لها الاثر الايجابي البالغ الاهمية على عمل السوق المالي فيما لو تم تفعيلها بشكل جدي والعمل بها من قبل الجهاز المصرفي في البلد

## فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية رئيسه مفادها للجهاز المصرفي دور ايجابي و فعال في تنشيط السوق المالي وتفعيل دورة في الاقتصاد الوطني .

## هدف البحث:

يهدف البحث الى تحديد ابرز ادوات الجهاز المصرفي واكثرها تأثيرا على السوق المالي ومدى استجابة هذا السوق لتلك الادوات فضلا عن ايجاد السبل الكفيلة لتطوير ادوات الجهاز المصرفي لاسيما تلك المرتبطة ارتباطا وثيقا مع السوق المالي ...

مع التغيرات التي مرت بها دول العالم جعلت المال يأخذ الحيز الأساس، في كل المجالات منها الاقتصادي والاجتماعية و السياسة ايضا، و تكون مركز المال في المصارف في اغلب بلدان العالم ،وعد القطاع المصرفي من القطاعات ذات الاهمية باعتباره الاقطاع الذي له الدور الاهم والاساس في دعم التطور والتكنولوجيا وادارة الاقتصاد واتضح دوره في تعبئة الادخارات وتوجيه نحو القرارات الاستثمارية و الاستهلاكية التي واكبة مسيرة النمو الاقتصادي ، اما بخصوص أسواق المال تعد ذو اهمية بالغه لكل البلدان التي تميزت بانفتاح اقتصادها واصبحت مجال اهتمام الباحثين في الدول المتقدمة والنامية على حدا" سواء .

وبرزت اهمية هذا الاسواق من خلال دعمها لعملية التنمية الاقتصاديه و لاسيما الاستثمارية منها . تترك هذه اسواق على الناتج المحلي الاجمالي اثر ايجابي من خلال جمع الادخارات و توجيهها صوب الاستثمارات ذات العائد المرتفع اي علاقه الطرديه بين الرفاه الاقتصادي والاجتماعي وحصه نصيب الفرد و ازدياد فرص العمل وانخفاض البطاله .

## اهمية البحث :

ان السوق المالي لأي بلد يتأثر بالوظائف و النشاطات التي يزولها الجهاز المصرفي وخاصة ما يخص الاوراق المالية ولذلك كان لابد من بيان الدور الذي يمكن ان تؤديه المصارف في تطوير السوق المالي باستخدام جملة من الادوات المصرفية .

## المبحث الاول: الاطار المفاهيمي لجهاز المصرفي

### "اولا : مفهوم الجهاز المصرفي

يودي الجهاز المصرفي دوره الفعال والحيوي في النشاط الاقتصادي من خلال رسم السياسة النقدية وتنفيذها وكذلك الدور الذي يلعبه عبر الوساطة المالية ،التي تقوم على دورين اساسين هما توجيه الادخار نحو الاستثمار والتبادل ، لذلك يعد الجهاز المصرفي ذو طابع خدمي في مضمونه والذي يتكون من مجموعة من العمليات منها (الاقراض ، اصدار خطابات الضمان فتح الاعتمادات المستنديه وقبول الودائع) .

يعرف الجهاز المصرفي بانه "مجموعة من المؤسسات التي تتكفل بحفظ النقود وحشد موارد المجتمع من الاموال وسد حاجات البلد الى مختلف انواع التمويل المتفاوت الاجل وأنشاء وسائط الدفع المتداولة بين الناس وضمانها" (الجزراوي واخرون ،المحاسبة في النشاط المصرفي

ص٨)

"وبمعنى أخرالمؤسسات والمصارف ذات الانشطة المصرفية التي تشكل الجهاز المصرفي تعمل كأوعية لتجمع الاموال والمدخرات لاجل اعادة اقراضها الى من له الرغبة في الاستثمار ، لذا فان المؤسسات المصرفية تعبر عن نقطة ارتباط بين مستثمرين والمدخرين ، وان من افضل المواصفات التي يمتاز بها اي جهاز مصرفي من غيره هو الهيكل الاقتصادي الذي يحتوي فضلا عن حجم مكوناته وتوزيع اعداد المصارف فية ودرجة تطور الانظمة الاقتصادية ودرجة الحرية التي تتاح لكل نشاط يتكون من مكونات الجهاز المصرفي لذلك فالحرية تتمثل ب الاستقلالية لرسم خطة السياسة الائتمانية .لذا تعرف المصارف على انها مؤسسات مالية تقدم المدى النهائي للخدمات المالية وربما تتبع سياسيات التامين الضمانات المكتوبة وتقي امن التحويلات بالنيابة عن الاخرين" . )

شافعي ، مقدمة في النقود والبنوك ،ص١)

### ثانيا " : هيكل الجهاز المصرفي

يتالف الجهاز المصرفي من البنك المركزي ( بنك البنوك ) الذي يعد بمثابة الشريان الرئيس للنظام المصرفي حيث يتولى الاشراف و الرقابة على جميع المصارف بهدف تعزيز النمو والاستقرار الاقتصادي بشكل عام ، وكذلك يعد بمثابة المنظم لنشاط الوحدات المصرفية الكاملة ، ومن

اقتصادية تعتمد على طبيعة السياسات المنهجية في ذلك البلد وكذلك المناخ الاقتصادي السائد فيه، لذلك يكون لها الدور الكبير في مساندة التنمية الاقتصادية وتعد من المؤسسات الائتمانية اذ تقوم بالحفاظ على النقود المودعة لديها بصفة جارية وتسحب عند الطلب وتمنح الائتمان بمختلف اجاله من الودائع الثابتة لديها فضلا عن استخدام جزء الودائع لأغراض التمويل قصير الاجل وتقدم خدمات مصرفية لقطاعات الاقتصاد القومي".

يمكن القول بان المصارف التجارية ماهي الا: (الحسني، ادارة البنوك والمصارف ، ص ص ١٣-١٥)

"مؤسسة مالية تتركز عملياتها في تجميع الفائض عن حاجة الافراد من النقود، أو مؤسسات الأعمال، لغرض اقراضها للاخرين وفق أسس معينة، أو استثمارها في أوراق مالية محددة" و تأتي المصارف التجارية بالمرتبة الثانية بعد البنك المركزي ويطلق على هذه المصارف بمصارف الودائع كونها تقبل ودائع الافراد والمؤسسات وتكون تحت تصرف المودع تبعا للمدة المنصوصه عليها وفي اي وقت شاء .

**تصنف المصارف التجارية بمجموعتين من الوظائف:**

١. **مجموعة الوظائف التقليدية** (الوادي واخرون ،النقود والمصارف ص ١١)

مجموعة ، من المصارف التجارية التي تسعى الى تحقيق اكبر قدر من الربحيه ، وهي من اهم مؤسسات الودائع في الجهاز المصرفي ، تمنح القروض بمختلف اجالها وتقوم بتقديم تمويل الاستيرادات واصبحت اكثر المصارف تطورا" في التعامل وتقديم الخدمات المصرفية لجميع القطاعات الاقتصادية، ومن عدد من المصارف المتخصصة التي تساهم في عملية التنمية لجميع للقطاعات الاقتصادية من خلال منحهم قروض و توفير ائتمان لفئات اعمال محددة (استثماريه صناعيه زراعيه عقاريه . (حمدي اقتصاديات البورصة في ضوء الازمات والجرائم ص ١٣)

١: **البنك المركزي** : (المصلح ،علوم الاقتصادي الجزئي والكلي ص ٢٦١)

وهو البنك الذي لايهدف الى الربحيه بقدر ما يهدف الى دعم النظام النقدي والاقتصادي للبلد وهو البنك الذي تلتزم جميع المصارف بالعمل في سياق الخطط والسياسات والقرارات التي تتخذها.

#### ب :- المصارف التجارية

"تشكل المصارف التجارية مركزا مهما في النظم الاقتصادية والمالية من خلال تأثير الايجابي في مسار التنمية الاقتصادية وذلك عن طريق تعبئة المدخرات من مصار الادخار النشاطات الاقتصادية الراضية استخدامها، اذ ان المصارف التجارية لايمكن ان تحقق الاداء الجيد بدون سياسات

النقدية اللازمة لإقامة هذه النشاطات ، اذ  
وجب أيجاد مؤسسات تستطيع ان تقدم  
التسهيلات لهذه النشاطات الاقتصادية " .

#### انواع المصارف المتخصصة :-

##### أ- المصارف الصناعية :-

ومن اهتمامات المصارف الصناعية  
تمويل الانشطة الصناعية ودعم المؤسسات  
الصناعية على وفق ضمانات شخصيه او  
عينيه اذ تقوم بحل المشاكل التي تواجه  
القطاع الصناعي و ذلك من خلال اعداد و  
دراسة جدوى اقتصادية ترشد الصناعيين  
القيام بانشطه مربحه ، كما تقدم خدمات  
متنوعه اخرى كثيرة في هذا المجال وكل هذه  
الخبرات والمهام اهلت المصارف الصناعية  
للنهوض .

يمكن الاشارة الى اهداف المصارف  
الصناعية ( شندي ، النقود والبنوك ، ص ١٤٤ )

١ - تحفز المشاريع الصناعية ان تمول  
النشاطات على تعبئة المدخرات بما يساهم  
في خلق الجهاز الانتاجي الصناعي .

٢ - اعداد دراسات جدوى اقتصادية من  
اجل النهوض بالمشاريع الصناعية وتطويرها  
بما يناسبها والسياسة الاقتصادية العامة  
للدولة " .

٣ . المساهمة في خلق فرص عمل جديد  
من خلال تقديم الائتمان للمشاريع  
المستخدمة للتكنولوجيا الحديثة .

##### ب - المصارف العقارية :-

أ. توظف الاموال المتاحة من خلال اعطاء  
القروض والاستثمار المباشر في اسواق  
المال .

ب. خلق وقبول الودائع بمختلف انواعها " .  
ت. ومن الوظائف الاساسية الاخرى  
للمصارف التجارية وظيفة التوزيع، وتكون  
هذه الوظيفة في المجتمعات التي تعتمد على  
التخطيط الاقتصادي " .

##### ٢: اما مجموعة الوظائف الحديثه :

أ . تمول المشاريع التنموية وتشغل الموارد  
المالية والاعتمادات المستندية  
ب "خص الاوراق التجارية لصالح زبائننا ،  
فضلا عن قيامها ببيع وشراء الاوراق المالية  
" .

ت . تقديم الخدمات الاستثنائية الماليه  
الاقتصادية للمودعين فيما يتعلق باعمال  
مشاريعهم .

ث . المساهمة في تسهيل المعاملات  
المصرفيه ، واجتتاب مخاطر حمل النقود من  
السرقه والضياع من خلال اصدار البطاقات  
الائتمانية . ( ابو احمد ، ادارة المصارف ، ص ٦ )

##### " ت : المصارف المتخصصة

تعد المصارف المتخصصة مصدرا مهما  
للاقتصاد الوطني من حيث السيولة التي  
تؤمنها للعديد من النشاطات والتي تمولها  
تمويلا لاجل طويلة بفائدة منخفضة قياساً  
بالمصارف التجارية ، إذ لا تستطيع  
المصارف التجارية تحقيق أو توفر السيولة

الاساس هو تعظيم الربح بل تسعى لتوثيق التعاون وخدمة مصالحها وتكون هذه المصارف مملوكة من مجموعة من الاعضاء في نظام الاكتتاب التعاوني" ( العبيدي مدخل الى الاسواق الماليه ص ٢٥٢ )

#### هـ - المصارف الاسلامية:-

نشأت هذه المصارف لتطبيق احكام الشريعة الاسلامية بجمع الاموال وتوظيفها في خدمات مصرفيه لاتخالف قواعد الشريعة الاسلاميه لصالح المجتمع اذ تتجنب التعامل بالسعر الفائده التي تعبر عنها بالرباء ، واخذت على عاتقها مسؤوليات اقتصاديه اجتماعيه بغض النظر عن الصعوبات التي تواجه هذه المصارف . و ان الاهداف الاقتصادية المحققه في ظل التعليمات الاسلامية تعد بحكم المسوغ الاقتصادي لنشوءها . بدأ اول مصرف اسلامي في ماليزيا في عام ١٩٤٠ عندما تأسست صناديق للمدخرات لاول مره وهي لا تاخذ الفائده وثم باكستان في عام ١٩٥٠ من خلال وضع طرق للتمويل تلتزم بأحكام الدين الاسلامي . (النجار المصرف الاسلاميه ص

(٤٢

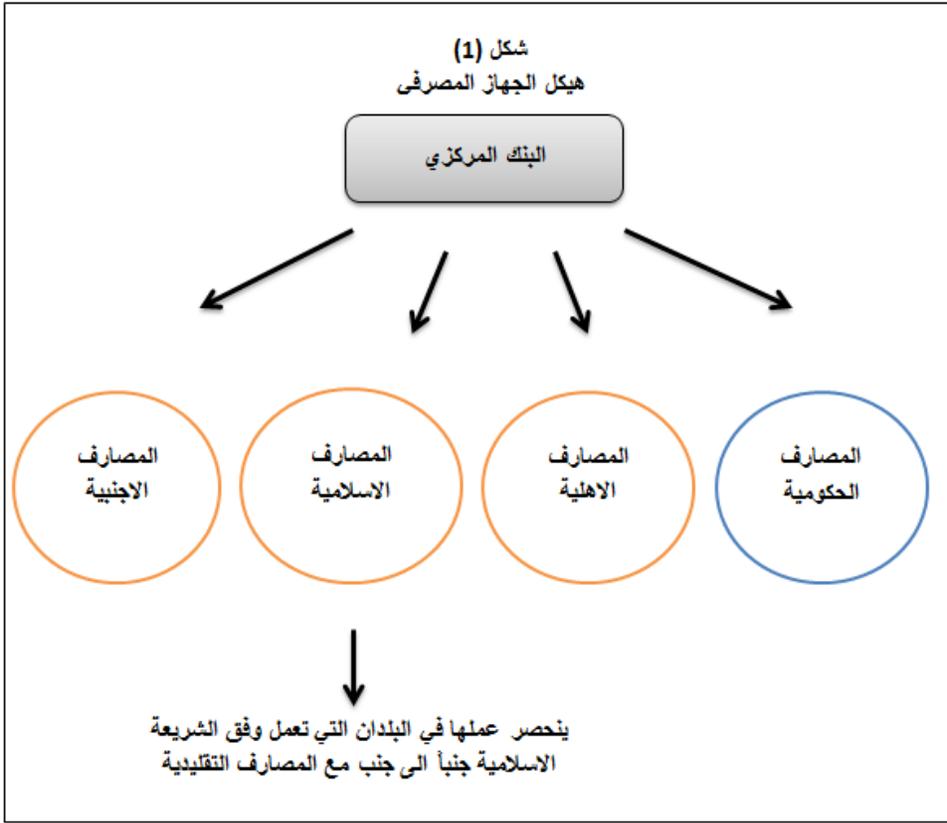
تعد المصارف العقارية مؤسسات رسمية مالية يختصر عملها على تقديم الائتمان بضمانه الارضي او العقاري لبناية الجمعيات ومنشآت الاسكان ، و المساهمة في انشاء هذه المنشأة " كما تمنح قروض طويله الاجل لتساهم هذه المصارف في اعمال مشاريع تنمويه اقتصاديه ، اجتماعيه .

#### ت - المصارف الاستثمارية :-

تسعى هذه المصارف إلى تمويل النشاط الاستثماري الذي يخدم عملية التنمية الاقتصادية من خلال تقديم القروض طويلة الاجل لانشاء مشاريع في مختلف النشاطات الاستثماري اذ انها تختلف عن المصارف التجارية التي تتعطل في عملية قبول الودائع ومنح الائتمان فضلا عن دوره في تسويق السندات الحكومية وعمليات فتح خطابات الائتمان وفتح الاعتمادات المستندية "

#### ث - المصارف التعاونية:-

"تعد المصارف التعاونية مؤسسات رسمية مالية تؤسس من قبل جمعيات تعاونية او مجموعة من الافراد تبعا لنظام الاكتتاب التعاوني تختص هذه النوعية من المصارف في تلبية احتياجات فئة معينة من افراد المجتمع وتقديم الخدمات المصرفية بصورة ميسره وفوائد منخفضة ولا يكون هدفها



المالية في ظل النشاطات الاقتصادية " (ابادي ، القاموس المحيط ، ص٢).

و في مكان اخر يعرف التمويل بان هو، مجموعة وظائف ادارية متعلقة بادارة الموارد المالية اللازمة لتمكين الخطط الاقتصادية في مواجهة الالتزامات التي تترتب عليها في الوقت المحدد لتنفيذ الاهداف المرجية منها . تتمول الوحدات الاقتصادية بشكل عام من خلال مصدرين راسيين هما (بحى ، النظرية النقدية ص١٠٢)

ثالثاً " : الادوار التمويلية للجهاز المصرفي يعد التمويل من الموضوعات التي نالت اهتماما كبير لدى الأوساط الأكاديمية وقد عد من متطلبات التنمية الاقتصادية ، وذلك لان عملية التمويل والاستثمار يرتبطان ارتباط وثيقا في الحياة الاقتصادية والمالية في دول العالم كافة ، كما انو يعد من القضايا الجوهرية في الكثير من الدول النامية تسعى للقضاء على النقص المستمر في ادخاراتها المحلية والايفاء بالتزامات

المدخرات وتوجيه نحو الاستثمار اذ تساهم هذه المدخرات في عملية النمو والتنمية الاقتصادية بالاضافة الى تسهيل عملية المبادلات المصرفية .

٢- مصادر التمويل غير المصرفية :-  
هي تلك المؤسسات المالية التي تاخذ دور الوسيط بين الافراد اي المدخرين ومؤسسات الاعمال اي المستثمرين التي بحاجة الى هذه المدخرات لتقوم بادامة مشاريعها او للقيام باعمال استثمارية جديدة ،اذ تقوم هذه المؤسسات الوسيطة بتشجيع عملية الادخار من خلال اعطاء ضمانات وارباح او فوائد للمدخرين كما تعمل هذه المؤسسات الى تقليل عملية الاكتناز .

#### المبحث الثاني : الأسواق المالية

##### اولا " : اهمية الأسواق المالية

تشكل الأسواق المالية مركزا هاما في النظم الاقتصادية الحديثة وقد تزايدت تلك الاهمية مع نمو نطاق البيئة الاقتصادية ، اذ انها تتمتع بأهمية خاصة ويمكنها ان تؤثر في النمو الاقتصادي تأثيرا إيجابيا عن طريق تعبئة المدخرات وتوزيعها الكفوء على الاستثمارات المختلفة ،  
وبذلك فان الأسواق المالية والاستثمارية اصبحت الاماكن التي يتم عن طريقها شراء وبيع الاوراق المالية اما لأغراض الاستثمار أو لنشاطات التي تهدف إلى الربح .

##### أ . التمويل الداخلي أي التمويل الذاتي :

في التمويل الداخلي يتم الاعتماد على اموال مدخرة من ارباح الوحدات الاقتصادية ذات الاكتفاء الذاتي أي بمعنى لا تعاني من حالة العجز وبالتالي لاجاهه الى مؤسسات الوسيطة اوسوق المال هنا تعتمد اغلب المشاريع الخاصة الى هذا النوع من التمويل وبامكان المشاريع العامة تتبع هذا التمويل في حال تمتعها باستقلال مالي أي ذات ميزانيه ذاتيه .

##### "ب . التمويل الخارجي أي التمويل الغير ذاتي :

أن انسياب الاموال المدخرة ضمن هذا الاطار سواء كان مباشره أو غير مباشره يعاد توزيعه . ففي حالات المباشر يعاد تدفق الاموال من الوحدات المدخرة ذات الفائض إلى الوحدات ذات العجز والتي تكون بحاجة القروض لتمويل عملية الاستثمار وهنا تكون بحاجة إلى الاسواق المالية ، أما في حالة الغير مباشرة فإن تتدفق من الوحدات ذات الفائض إلى وحدات ذات العجز وهنا تبرز دور المؤسسات الوسيطة التي تأخذ دور الوسيط بين مجموعتين من الوحدات" .

##### مصادر التمويل الخارجي:

١- مصادر التمويل المصرفية :-  
تاتي اهمية التمويل المصرفي عند مختلف الانظمة الاقتصادية من خلال جمع

## تعد الأسواق المالية مؤسسة فعالة نظرا للعوامل الآتية:

أ. تمويل خطط التنمية الاقتصادية حيث تعد الأسواق المالية أهم المصادر اللازمة لتوفير التمويل إذ إن تأسيس المشروعات تكون بحاجة إلى التمويل وبذلك يكون توجه المشاريع لسوق الأوراق المالية والتي تعد المصدر الرئيس لتمويل الاستثمارات وتجميع المدخرات في المجتمع وإن وجود أسواق مالية من شأنها منح الائتمان وبكمية مناسبة إذا ما قورنت بالافتراض من الخارج ولآجال متوسطة وقصيرة وهذا من شأنه أن يوفر الأموال ويتجاوز مخاطر ارتفاع أسعار الفائدة (الزبيدي، الاستثمار في الأوراق المالية، ص ١٣١)

ب. تفعيل عمليات البيع والشراء بأقل قدر من التكاليف وتكاليف الوساطة والتي تحقق أعلى عائد ومن ثم زيادة معدل الدوران لكل من البائعين والمشتريين وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، وبما يضمن الانتقال السريع للأموال بين المشتريين والمدخرين

ت. ضمان التوازن عن طريق المحافظة على النمو المستقر والتي تشمل على عوائد الأدوات الاستثمارية التي تتحقق عن طريق عمليات التحوط وتقديمها إدارة الأسواق المالية ولاسيما في توجيه حركات المضاربة والحد من حركات الأسعار وفي هذه الحالة هناك أدوات واساليب فضلا عن إلى التقاليد الاستثمارية لتخفيف حدة التقلبات في

الأسعار مثل الهياكل التنظيمية للأسواق المالية، وبذلك تعد الأسواق المالية أسواق قيادية تعمل على الحفاظ على استمرارية الآلية النظامية للأسواق باتجاه حركات الأسعار (شندي، الاستثمار في أسواق الأوراق المالية بين النظرية والتطبيق، ص ٥٢)

ث. للأسواق المالية أدوات وعناصر متخصصة تستطيع من خلالها أن تقدم النصائح للشركات التي تصدر الأوراق المالية المتداولة عن طريق تحليل عوامل الطلب والعرض لتلك الأدوات، وتبين احتياج الشركات وتعمل على تحديد أنسب الطرق لتمويل تلك الاحتياجات

هـ. توفر الأسواق المالية أشكال متنوعة من الأدوات المالية والمجالات الاستثمارية والتي يمكن إتاحتها إلى المستثمرين وإمكانية تداولها كالأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى فضلا عن حرية انتقال الأموال بين المستثمرين لزيادة نشاط الأسواق بقصد رفع معدلات التدفد وإتمام الصفقات وخفض الكلف مما ينتج زيادة حجم التعامل

ج. انجذاب الأموال من الخارج بهدف تمويل المشاريع الكبيرة، وقد أكد هذا الدور مظاهر العولمة التي تمثلت بالانفتاح الاقتصادي واستخدام الاتفاقيات الدولية الثنائية

ح. يعد السوق المالي مؤشر مهم للحالة الاقتصادية، لذا فالأسواق المالية تساعد

ثانياً " اليات الأسواق المالية  
تتكون اسواق المال من ثلاث الية متميزة  
تترابط بعضها مع البعض بشكل وثيق وهي  
:

أ. الية سوق النقدي : تشمل كافة  
الخدمات المصرفية و تبادل العملات و  
تسوية الائتمانيات ونظم الادخارات .

ب. الية اسواق راس المال : وتتمثل في  
تنمية القطاعات الاقتصادية من خلال  
توظيف الاستثمارات بتمويل كافة المشاريع  
الاقتصادية.

ت. الية اسواق الاوراق الماليه كالسندات  
والاسهم .

أ . سوق النقدي :يتكون سوق النقد من  
المصارف المركزيه والمصارف التجارية  
فضلا عن الى الوكلاء وشركات الصيرفه  
التي تتعامل بادوات مالية ذات الاجل  
الاقصير و تعتبر جزء مهم لاسواق  
التمويل. يعد سوق النقدي من اسواق المال  
ذات الاجل القصيرحيث لاتتعدى فترة  
استحقاقها سنة مالية كاملة كما تعد الابعد  
وجودا من اسواق رأس لمال اذ تمثل المركز  
الاقتصادي لبيع وشراء اوراق الدين ذات  
الاجل القصير و هنا يأتي المقترض لاسواق  
النقد لسد النقص في السيولة النقدية لتمويل  
احتياجاته الوقتية التي قد يحتاجها بعبارة  
اخرى انها ميدان لالتقاء بين التمويلات  
قصيرة الاجل و الاستثمارات اي تسهل عقد

على تحديد الاتجاهات العامة لعملية التنبؤ  
والتي تمكن المستثمرين بالاستثمار بالأوراق  
المالية الاكثر ربحاً ، فضلاً عن زيادة حركة  
النشاط التجاري ونشر الوعي المالي  
والاستثماري بين افراد المجتمع اضافة إلى  
دورها في تخصيص الموارد الاقتصادية مع  
رفع الاستخدام

خ. تعبئة الموارد المالية وتحفيز المدخرين  
عن طريق ممارسة الأسواق المالية دورا فعالا  
في رفع عوائد المدخرات عن طريق الاكتتاب  
بالأسهم والسندات ، إذ كلما كانت الظروف  
الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي  
تحيط الأسواق اكثر استقرارا يكون دورها  
التحفيزي للأسواق اكبر لجذب المدخرات،  
وبالأخص عند حصول المدخرين على عوائد  
من مدخراتهم اكبر من التي بالإمكان تحقيقها  
عن طريق التوفير الاعتيادي في الانظمة  
الصيرفة ( الشمري واخرون ، اساسات الاستثمار الع ن والمال  
، ص٥٤ )

ر. أجهزة الإعلام ، قنوات المعلومات  
وشبكات الاتصال التي لها علاقة بالأصول  
المالية المتوفرة في السوق المالي و التي تقدم  
إلى الافراد والمشاريع المعلومات وبذلك  
تخفض من كلف الحصول على المعلومات  
والوقت الى جانب ، امتلاكها جزء من  
الارباح مستقبلا كونها مؤسسات مالية  
متخصصه.

تتفاضها المصارف من افضل زبائنها في الأهمية الائتمانية ، وكذلك معدل اعادة الخصم الذي تتفاضه البنوك المركزية من المصارف المقترضة منها

ابرز ادوار السوق النقدي على مستوى الاقتصاد القومي يتضح من زاويتين هما :

١- يؤدي السوق النقدي دوراً أساسياً لتخطيط السياسة النقدية في الدولة ، والذي من خلال يتمكن البنك المركزي من ممارسة دوره الفعال في تغيير أسعار الفائدة ذات الاجل القصير، وذلك من خلال التحكم باحتياجات المصارف التجارية والتي تؤدي دوراً قيادياً في هذا السوق ، كما انه بالتحكم المباشر لمعدلات الفائدة ذات الاجل القصير بواسطة البنك المركزي ، يستطيع التحكم بصورة غير مباشرة بمعدلات الفائدة ذات الاجل الطويل أيضاً.

٢ - وجود سوق نقدي فعال يوفر السيولة المرتفعة لأصول مالية ذات الاجل القصير والذي يؤدي إلى انخفاض تكلفة التمويل ذات الاجل القصير ، ومن ثم ازدياد من سرعة دوران رؤوس الأموال التي تعمل في المشاريع الاقتصادية باختلاف نشاطاتها . والمحصلة النهائية زيادة في الطاقة الانتاجية لتلك المشاريع والذي يخلق انتعاشاً وازدهاراً في الاقتصاد.

الصفة المالية بين الوحدات ذات العجز المالي من خلال الاصول ذات الاجل القصير. (الشمري واخرون ، مصدر سابق ، ص٤٥).

يتضح ان السوق النقدي هو " السوق الذي يتم فيه عملية اصدار ومبادلة الاصول النقدية ذات الاجل القصير لا يتعدى تاريخ استحقاقها اكثر من تسعة اشهر او اقل من سنة مالية ويشرف الجهاز المصرفي المتمثل بالبنوك المركزيه والتجارية مهمة هذه العمليات " (المذآن ، الادارة والتمويل في الشركات ، ص ٢٥٢- ٢٤٨).

يلاحظ ان السوق النقدي يمثل الاطار العام لغرض المتاجرة بالأدوات المالية قصيرة الاجل ، ويشمل هيكلها المؤسسي على مجموعة الاطراف التي تشارك فيه والمنتشرة جغرافياً ، كما انه لا يوجد للسوق النقدي هيكلًا تنظيمياً مادياً بسبب ان المشاركين في السوق هم اطراف متعددة في الخصائص وبالأخص الحكومات المركزية والمحلية فضلاً عن الشركات غير المالية والذي يتخذون من السوق ملاذاً لأجل تمويل احتياجاتهم المالية.

ويتم قياس أوضاع النقد عن طريق معدلات الفائدة ذات الاجل القصير أو ما تسمى معدلات سوق النقد ، وان ابرز هذه المعدلات هي معدلات الفائدة على شهادات الإيداع والاقتراض ما بين المصارف والقبولات المصرفية والادوات التجارية وأيضاً على معدلات الفائدة التفضيلية التي

وبآجال قياسية (٣، ٦، ١٢) شهر ، إذ تطرح أدونات الخزينة ذات الثلاثة والستة اشهر في السوق الأولي اسبوعياً ، بينما الأدونات التي تكون فترة استحقاقها سنة تطرح مرة في الشهر وفي ضوء الاستمرار لهذا الطرح في البيع سوف يكون السوق الثانوي نشطاً ويوفر للمستثمرين استحقاقات متنوعة ، وتباع أدونات الخزينة عن طريق المزاد العلني على وفق استخدام مبدأ الخصم المسبق من قيمتها الاسمية التي تثبت بشهادة الإذن عند الاستحقاق ، وقيمة الخصم تعد فائدة لحائزها ، ويمكن ان تعد وفقاً لسعري البيع والشراء ، كما يمكن تحديد أسعارها تبعاً لأسعار خصم البيع والشراء المعلنة في الصحف المحلية ، وتعد أدونات الخزينة في السوق النقدي اسهل الأموال سيولة وتكون خالية من المخاطر وذلك لان الحكومة تلتزم بتسديد قيمتها عند الاستحقاق ، ولها قابلية تسويقية جيدة ، أي بالإمكان تسليمها قبل موعد الاستحقاق .

٢. شهادات الإيداع المصرفية : وهي شهادات تصدرها المصارف التجارية والمؤسسات المالية ملحقه بكوبونات يشتريها الزبون من المصرف بمقابل مبلغ معين ولمدة محددة تتراوح عادة بين ستة اشهر إلى سنة وهي عبارة عن شيك يصدر من المصارف يثبت حقاً لحامله بمبلغ محدد

## ابرز خصائص السوق النقدي

(عبدالجواد، الاستثمار ف البورصة - اسهم - سندات - أوراق مالية،

ص ١٢)

١. لا يوجد للسوق النقدي هيكل تنظيمي محدد ، إذ انها تشكل انواع من المصارف وبعض المؤسسات المالية التي تشكل نشاط السوق النقدي.

٢. يكون عامل المخاطرة في السوق النقدي منخفض جداً ، وتمتاز بسيولة تسهيلها ومرونتها ولها درجة عالية من الامان .

٣. الأموال التي يوفرها السوق النقدي ذات اجل قصير في الغالب ، أي ذات استحقاق اقل من سنة ودورياً ، ثلاثة ، ستة و تسعة شهور بشكل عام.

٤. تتميز اغلب ادوات السوق النقدي بقابليتها للخصم وذات قابلية تسويقية مرتفعة.

٥. يوفر السوق النقدي السيولة اللازمة للجهاز المصرفي ، والتي من خلالها تمكن المصارف توظيف الودائع بطريقة امنة .

٦. تعمل ادوات السوق النقدي على توفير عوائد مناسبة للمستثمرين الذين لا يرغبون بتحمل المخاطر .

## ابرز أدوات سوق النقد يتصف بـ :

١. أدونات الخزينة: اداة من ادوات الدين الحكومي التي تصدرها و زارة المالية ، ويقوم البنك المركزي بتسويقها للمستثمرين

مالية ذات مركز انتماني ومالي قوي ، تتراوح اجالها ما بين (٦-٢) اشهر وهي من اقدم ادوات الاستثمار ذات الاجل القصير للسوق النقدي ، والغرض الاساس من اصدارها هو تمويل راس مال التشغيل ، إذ يتخذ الفئة الاكبر لمشتري هذه الأوراق شكل المستثمر المؤسس لتوظيف النواقص النقدية لتلك الأموال ، وتعد صناديق التقاعد والصناديق المشتركة من اكبر المستثمرين في شراء تلك الاوراق .

٤. "القبولات المصرفية: خطابات اعتماد أو أمر بالدفع ذات الاجل القصير بتاريخ محدد يشبه الصك ومرتبطة بقوله من احد المصارف.يعد استخدام هذه الاداة لغرض تسهيل عمليات الاستيراد والتصدير والقبول المصرفي هو حوالة مصرفية امر بالدفع شبيه بالشيك تصدره مؤسسة قامت بشراء السلع من الخارج ، وتكون قابلة للدفع في المستقبل بتاريخ معين بمقابل عمولة ، إذ يتمثل ضمان المصرف بختم الحوالة بعبارة Accepted مقبول وبمجرد وصول الحوالة للمصدر الخارجي يتم حصوله على قيمتها من مصرف في بلده الذي يتعامل مع المصرف الضامن ، فيقوم المصرف بالحصول على قيمة القبول المصرفي من مصرف بلد المستورد ، وتتولى الشركة التي اصدرت الحوالة بإيداع الارصدة في

ولفتره محددة وبفائده معلومة وبإمكان حامله الاحتفاظ به لحين مدة الاستحقاق أو اعادة خصمه من اجل الحصول على السيولة ( نبيه ، البورصة ، ص ٢٨١ )

من مزايا شهادات الإيداع (ال شبيب ، ادارة البنون المعاصرة ، ص ٣٥)

• "تلائم جميع أذواق المستثمرين لذلك تكون عالية المرونة من حيث معدل الفائدة والاستحقاق.

• لها القابلية على التداول في السوق الثانوي أي بالإمكان تسليمها قبل مدة الاستحقاق.

• التنوع في اصداراتها في فئات ومعدلات فائدة واستحقاقات مختلفة ."

٣. "الأوراق التجارية : تعد من ادوات الاستثمار والتي على الاغلب تأخذ شكل سندات إذنيه ، أو تعهدات غير مضمونه (السندات غير المضمونة هذا النوع من السندات لا يَكُون له اي امتيازات خاصة على اصول الشريك ، أي ان مالك هذا النوع هم مجرد مقرضين بضمان جميع اصول المشروع ، و تقف قدرة المشروع على اصدار هذا النوع من السندات على طباعة اصول المشروع ولة مركزه الائتمان بأصول مادية تصدر من قبل مؤسسات

على الاغلب بأبرام تلك الاتفاقيات كونها مؤسسات مضمونه " .

٦. الودائع بالعملات الاجنبية (المرش ،  
النقود والبنوك والمؤسسات الماليه، ص ١٩٢).

في هذا النوع من الودائع تم تبادل ودائع بأسم اليورو دولار وبعدها اصبحت تتعامل بعملات اجنبية رصينه اخرى اذ بعد انطلاق مشروع مارشال الأمريكي لاعمار اروبا بعد الحرب العالمي الثاني قبلت اغلب مصارف أوروبا الإيداع بالدولار الامريكي ، وأيضاً منحت المستثمر فوائد على الإيداع وفي نفس الوقت قامت هذه المصارف باعطاء اقراض بالدولار الامريكي للمستثمرين وبفوائد اعلى من فوائد الإيداع وهو مخالف بالعرف المصرفي القاضي برد هذه الإيداعات بعملة محلية حيث تمثل رمز السيادة ، "ويساهم سوق العملات الاجنبية بزيادة عرض الأموال بالعملات اجنبية والذي ادى إلى تقليل تكاليف التمويل وأسعار الفائدة لبعض العملات نتيجة استثمار وتداول الدولار بداخل المصارف المحلية ، وادى اشتراك العملات الاجنبية مع العملات المحلية بعمليات الإيداع والاقراض إلى عدة نتائج" .

• ازدياد عرض العملات الاجنبية بالاقتصاد المحلي الذي ادى إلى خفض كلفة العمولة التي يدفعها المستثمر عنده شراء العملة الاجنبية.

حسابها ، وتتصف هذه الاداة بدرجة منخفضة من المخاطر لذلك فأن معدلات الفائدة فية منخفضة ، وتبرز الحاجة للقبولات المصرفية خصوصاً في مجال التمويل لعمليات التجارة الداخلية والخارجية" . ( الدليمي، مصدر سابق ، ص ٤٥٦ )

٥. "اتفاقيات اعادة الشراء: تمثل هذه الاتفاقيات احد اساليب الاقتراض التي يتبعها التجار الذين يتخصصون بشراء وبيع الأوراق المالية بقصد تمويل مخزون اضافي لأوراق مالية يسهل تسويقها ، وهي قروض ذات اجل قصير تكون مدة استحقاقها من يوم واحد إلى اسبوعين وتحصل المصارف عمليا بضمان أدونات الخزينة ، وميكانيكية عقد هذه الاتفاقية عن طريق قيام المستثمرين مالكو هذه الأوراق التجارية بعرض هذه الأوراق للوسطاء الماليين المتخصصين بعقد اتفاقية اعادة الشراء الذين يقومون بدورهم بالبحث عن ممول لدية اموال فائضة ، إذ يتم ابرام العقد بإعادة شراء اوراق مالية من قبل مالكيها ، ولكن بسعر يرتفع عن سعر البيع الأولي ويتم تحديد مدة زمنية من اجل تنفيذ تلك الاتفاقية ، وأن عقد البيع المذكور لا يقع عليه انتقال الاوراق المالية من المستثمرين المالكين إلى الممولين وتنبئ المصارف

وتتقسم اسواق الحاضرة الى نوعين وهما :  
(أوس ، اسواق الأوراق المالية بين ضرورات التمويل الاقتصادي  
والتحرز المالي ومتطلبات تطورها ، ص ١٨)

أ. "السوق الأولي ، اسواق الاصدار : يشيد  
في هذا السوق عمليات الاصدار لأول مره  
سواء كانت اسهم أو سندات ، بهدف  
الحصول على راس المال الاساسي لشركة  
ما أو لزيادته ، ويأخذ دور الوسيط بين  
الشركات المصدرة والمستثمرة لهذه الأوراق  
المؤسسات المالية مثل مصرف الاستثمار .  
ان السوق الأولي للأوراق المالية لم يكن  
معروفا لدى الجمهور على النحو الجيد ،  
لان الأوراق المالية التي تباع لأول مره إلى  
المشتريين عادة ما تحصل وراء ابواب مغلقة "

ب . "السوق الثانوي ، اسواق التداول :  
ويقصد به سوق التي تتداول فيه الأوراق  
المالية التي اصدرت أو طرحت في السوق  
الأولي بعد ان وزعت بطريقة مباشرة أو عن  
طريق المؤسسات المالية مصارف الاستثمار  
إذ يطلق عليها اسم البورصة .

وان ما يميز السوق الثانوي عن السوق  
الأولي هو توفير السيولة للأوراق المالية التي  
تصدر في السوق الاولي ،وبذلك فان كفاءة  
وفعالية السوق الاولي تستمد من كفاءة  
السوق الثانوي اي سوق التداول .

و من الممكن ان تتميز نوعين من الاسواق  
لسوق الثانوي وهما :

• خفض أسعار الفائدة للعملات الاجنبية  
وتأثيره على أسعار الصرف للعملات  
الاجنبية تبعاً لزيادة أو انخفاض الطلب عليها  
في السوق المحلية .

وتعد هذه الأداة من وسائل التمويل فضلاً ع  
ن اعتبارها ملاذاً امناً لمخدرات المستثمرين .

٧. القروض : تتمثل في مبالغ من المال  
يتم منحها الى المقترض عن طريق  
مصارف ومؤسسات مالية لتمويل الدورة  
التشغيلية بمدة استحقاق قصيرة او  
متوسطة الاجل بسعر فوائد محددة ومبالغ  
متفق عليها فضلاً عن على شروط اخرى  
كثيرة تاخذ حسب طبيعه المصرف وتساهم  
هذه القروض في رفع درجة السيولة لمسوق  
المال . (ال شيبب ، مصدر سابق، ص ص ٢٣٣ -  
٢٣٢ .)

#### ب. اسواق راس المال

وتصنف اسواق راسالمال كالآتي :-

١- الاسواق الحاضرة : وهي تلك الاسواق  
الذي تنشأ من عملية توظيف المال اي  
التعامل بأوراق المال من خلال التسليم  
الحقيقي او الفعلي وتسدّد مبلغ الصفقة  
للحصول على عائد جاري أو رأسمالي وهو  
الفرق بين سعر الشراء والبيع لأوراق المال  
او التنجب من الخسارة لراس المال المتوقع  
حصوله في حالة البيع .

السوق الاول : سوق منظم يشمل العاملين السماسرة .

السوق الثاني : سوق غير منظم يشمل الافراد المتواجدين في مؤسسات المال والمصارف وهم العاملين في اسواق البورصة.

السوق الثالث:

مثل جزء من الأسواق غير المنظمة التي تتكون من بيوت السماسرة من غير الاعضاء.

الذين

لم يتم تسجيلهم في السوق المنظمة ، إذ لديهم الحق في التداول بالأوراق المالية المسجلة وغير المسجلة ، ويبرز هدفها الاساس هو التقليل من اعباء العمولات التي يحصلون عليها السماسرة عند التعامل بأحجام كبيرة لحساب الشركات الاستثمارية كصناديق التعاقد وصناديق الوصاية التي تديرها المصارف التجارية ويعد القطاع الاكبر استثماريا .لهذا السوق.

السوق الرابع: السوق الذي يكون التعامل فيه بصورة مباشرة من غير وساطة ، وان الهدف من ابعاد الشركات التجارية وسماسرة الأوراق المالية هو التخلص من العمولات التي يتقاضوها السماسرة في حالة الصفقات الكبيرة في الأسواق الاخرى ، إذ يتم التعامل عن طريق شبكات الاتصال التي تدعى ( Instinet ) الالكترونية ومن خلال هذه

• اسواق منظمة: اسواق لها هيكل تنظيمي ولها مكان مادي يلتقي فيها البائع والمشتري لاوراق المال في عملية المزاد وتسمى ببورصة اوراق المال وهي اوراق مستوفيه شروط التداول ومن امثلتها بورصة لندن وطوكيو و بورصة الاسهم الأمريكية ونيويورك للاسهم . the American stock exchange (الهندي ، اساسات الاستثمار تحليل الأوراق المالية ص ٥٤)

• اسواق الغيرمنظمة: وهي تلك الاسواق التي لا يوجد لها الهيكل التنظيمي المحدد لتنظيم حركة التعاملات المالية وتتكون من بيوت سماسره ومؤسسات مالية و وسطاء وهي اسواق تتسم بسهولة التعامل إذ انها مجردة من شروط وقواعد المفروضه في الاسواق المنظمة ويتم التبادل بين المستثمرين من التجار والسماسره من خلال السماسره ومكاتب المتعاملين لتوفير البيانات عن اوراق المال وعن الاسعار عن طريق شبكة الاتصالات . سوق نازداك الغير منظم في الولايات المتحدة الأمريكية هو من تلك الاسواق . (حف ، بورصة الأوراق المال ، ص ١٥)

• ولظهور تطورات واسعة في سوق المال برزت تصنيفات حديثه لاسواق الثانويه وكالاتي : (الزبيدي ، الاستثمار في الأسواق المالية ، ص

أوجه الاستثمار المختلفة ، وبهذا تساهم بنقل الاموال المدخرة من ايادي المدخرين الى ايادي المستثمرين ، والدور الرئيس التي تعمل به مصارف التجارية داخل السوق المالي هو قيامها بتوظيف المدخرات المجتمعة لديها عن طريق السوق المالي وأيضا تقوم بشراء الاوراق المالية او بعض الاموال الغير منقولة التي تعد جزء من عمليات الاستثمار في السوق ، كما وإن دور المصارف اخذ يتعدى العمليات التقليدية بوصفها مؤسسات مالية بسيطة تمنح القروض وتصنع الاستثمارات عن طريق دورها الفعال في السوق المالي الى دور المصارف في ضوء اتجاهات المعاصرة ، اذ لم يعد محدد في تجميع المدخرات بل توجيه هذه المدخرات نحو الفرص الاقتصادية المختلفة والتي ادت نتائجها الى تراكم راس الاموال

يمكن النظر الى دور المصارف في صناعة السوق المالي من بعدين هما( السامرائي ، اقتصاد العراق ومتغيرات البيئة العربية، ص ٢٨٩

البعد الاول " : البعد الوظيفي باعتبار صناعة الاسواق، تعد نشاطا " متمثل بالماتجزة بالأوراق المالية اذ تجد حالة دائميته في الاستعداد لبيع او شراء الاوراق المالية لكن مع احتفاظها بتنشيط الطلب على الاصول المالية .

الشبكات يمكن معرفة الأسعار حسب حجم التعامل" .

## ٢- اسواق العقود المستقبلية :

اسواق العقود المستقبلية ، اسوق يتم فيه بيع وشراء الاوراق المالية لتسدد ثمنها في المستقبل اي هو اتفاق بين طرفين يستلم فيه احد الاطراف موجودات مالية حقيقه حالاً لكن ان تسلم ثمنها في وقت لاحق محدد اذ يتم تنظيم عقد بين الاطراف المتعاملة وتاخذ صفة المستقبل ويتعامل بها المستثمرين لتجنب المخاطر التي قد تحصل في المستقبل لعدم ثبات قيمة اوراق المال نتيجة التغير في سعر الصرف او الفائدة و تؤدي هذه الاسواق دورا ايجابيا في الاستثمار العالمي لوجود اساليب مئمه للعاملين فيها تتمثل بالطرق المستخدمة في المستقبل (الربيعي وآخرون ، المشتقات المالية عقود المستقبلية ، ص ٥٤)

يعتبر أول سوق منظم هو سوق شيكاغو للعقود المستقبلية وكذلك سوق النقد الدولي في الولايات المتحدة الامريكه التابع لسوق شيكاغو التجاري Hatemi-J, A & M. Irandoust. ( ٢٠٠٢م. ثانيا " دور

الجهاز المصرفي في تفعيل وتطوير السوق المالية تعد المصارف التجارية من اهم المؤسسات المالية والمصرفية لمشاركتها في عمل السوق المالي ، فهي تقوم بدور ديناميكي ومهم في الاقتصاد عن طريق تجميع المدخرات الخاصة وتوجيهها نحو

الشركات المساهمة العامة وتلك التي تكون في طور الانشاء ، اذ يتوقع ان يكون للاتئمان المصرفي دور كبير في التأثير بحجم الاوراق المالية التي تصدرها الشركات المساهمة وذلك بإتجاهين (السيد علي بنفس المصدر ص ٣٧٤

**الاتجاه الاول :-** قد يؤدي تزايد القروض المصرفية مع وجود المحافظ الاستثمارية الى انخفاض حجم الاصدارات الاولية وذلك عند لجوء الشركات للاتفاق مع احد المصارف للحصول على التمويل اللازم ، وهنا يقوم المصرف بمنح الشركة قرضا بقيمة الاوراق المالية ، وهذا مايعني انخفاض دور السوق المالية في التمويل بسبب وجود البديل المنافس وهو القروض المصرفية .

**الاتجاه الثاني :-** في حالة انخفاض او انعدام القروض المصرفية المقدمة للشركة عند وصول مستويات الدين لديها الى حدود حرجة ، فإن هذا سيدفعها باتجاه اصدار اسهم جديدة لتخفيض نسبة الدين لديها ، وهذا مايعني تخفيض دور القروض المصرفية وتنشيط دور سوق الاوراق المالية في التمويل .

## ٢. محافظ الاوراق المالية

تستخدم المصارف المحفظه الاستثمارية في تمويل الشركات من جهة ووسيلة للإستثمار المالي من جهة أخرى استنادا الى السوق التي يتم فيها تداول الورقة المالية الخاصة

**البعد الثاني "** : القائم بوظيفة صناعة السوق هم مجموعة او الشخص الذي يتعامل بشراء وبيع الاسهم ويحتفظ بالمخزون لتلبية حاجات الزبائن .

كما وتجدر الاشارة الى ان للنشاط المصرفي دورا كبيرا في تطوير الأسواق المالية بمختلف انواعها وذلك من خلال ما يلي:-

### أ :- السوق الاولية

تؤدي هذه السوق دورا كبيرا في تحديد العلاقة بين الشركة المصدرة للورقة المالية والجانب المكتتب بها ، حيث اذ للمؤسسات المالية بمختلف انواعها وانشطتها دورا كبيرا في هذه السوق وعلى وجه الخصوص مصارف الاستثمار والمصارف التجارية ، إذ تعمل على الترويج للإصدارات الجديدة وتوفير أساليب تسويقها مقابل عمولة معينة تتحدد على وفق الاتفاقية المعقودة للإصدار الموسوعة [www.vipiss.com](http://www.vipiss.com) .

### ب :- العمليات المصرفية

ان للمصارف آليات خاصة في تقديم الخدمات المرتبطة بتطوير السوق المالية ، يمكن تلخيصها بما يأتي ( السيد علي ، النقود والمصارف والأسواق المالية ٢٠٠٣ ، ص ٣٧٤

### ١. القروض المصرفية

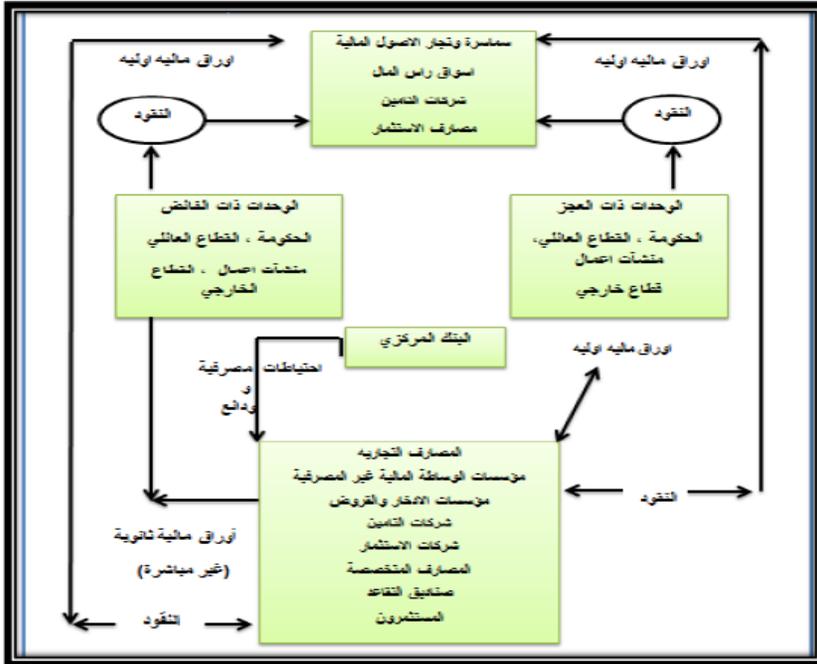
مما يجدر الاشارة اليه في هذا الصدد هو ضرورة التمييز بين القروض المصرفية في تنمية حجم اصدارات الاوراق المالية لدى

اذ تقوم المصارف في التدخل بالشراء هذه الاوراق بأرخص الاسعار ،  
 الثاني : فيتمثل بالجمع بين النشاط التجاري والسماسة في وقت واحد ، كما وتعمل المصارف على تطوير و دعم اسواق المالية من خلال قيامها بصناعة سوق المال التي تقوم بها المصارف الاستثمارية التجارية وذلك بتقديم افضل ما لديها الى المستثمرين في هذه الاسواق . والشكل الاتي يوضح ابرز المؤسسات المصرفية التي تعمل في السوق المالي .

بهذه المحفظة المالية او تلك . اذا قام المصرف بالاكتتاب في الورقة المالية التابعة للسوق الأولية فإن المحفظة المالية لهذه الورقة تكون اداة تمويلية ، اما اذا تم تداول هذه الورقة المالية في السوق الثانوية فإنها تعد قناة من قنوات الاستثمار المالي المستخدمة من قبل الجهاز المصرفي . كما ويتجلى الدور المتميز للمؤسسات المصرفية في تطوير اداء الأسواق المالية من خلال القيام بشراء اوراق المال لهدفين :  
 الاول : العمل على موازنة الطلب والعرض على اوراق المال ، وتقوم المصارف بالتدخل

## شكل ٢

المؤسسات التي تعمل في السوق المالي



- وتشجيع القطاع الخاص على تأسيسها
- يسمح للشركات العامة بطرح السندات و الأسهم في السوق ويدون قيود.
  - انشاء صناديق راس المال ( لدورها في تأهيل الكثير من الشركات للطرح العام).
  - اقامة شركات مساهمة انتاجية وطرح الأسهم للجمهور".
- ٢- تشجيع الطلب على الأدوات الاستثمارية

يتأثر الطلب في السوق المالي سواء كان اجنبياً او محليا بعدة عناصر ، تعد بمثابة محددات اساسية في الطلب كاستقرار الاقتصاد ، وتوفر مجموعة من الاوراق الاستثمارية التي تمكن الكثير من المستثمرين من تنويع محفظة الاوراق المالية وتعد السوق المالية احد القنوات الاساسية في تدفق المدخرات لقنوات الاستثمار ، لذلك يتطلب تشجيع الطلب على الادوات الاستثمارية عن طريق:

- ارتفاع معدلات الدخل النقدي واستقرار دخول الفئات بما يحقق ادخار يمكن الاستفادة منه في المجالات الاستثمارية.
- خفض منافسة الحكومة ومؤسساتها للمدخرين في الطلب على السندات

"ثالثا : مدى استجابة اسواق المال للإجراءات المصرفية : بدأت الضرورة اللازمة في اتخاذ الاجراءات الإصلاحية كتوفير بيئة اقتصادية ، اجتماعية ، تشريعية ونفسية تلائم اداء وتطوير السوق المالي وتزيد من اقبال المستثمرين في التعامل بالأوراق المالية للسوق المالي.

وافضل ما يمكن تقديمه كإجراءات من شأنها تفعيل السوق المالي بالشكل اليسير وهي " . ( - خطيب، العولمة المالية و مستقبل الأسواق العربية لرأس المال ص١٤٧ ) :

#### ١- زيادة المعروض من اوراق المال

"تتسم السوق الثانوية وغيرها من الأسواق للاقتصادات الناشئة بضيق نطاقها وكذلك نقص للأدوات المالية التي تتمثل في الأوراق المالية من أسهم الشركات وسندات الاقراض ، وتتوقف قدرة المستثمر لتحقيق العوائد للمحفظة المالية ، بأدى المخاطر على مدى توفر الادوات الاستثمارية المتنوعة في السوق ، وبما يلبي رغبات لكل المستثمرين من افراد و مؤسسات ويتم ذلك عن طريق زيادة المعروض من الاوراق المالية في السوق المالي عن طريق :

- اقامة مؤسسات وسيطة بين العارضين و الطالبين للأوراق المالية.
- خفض حيازة الدولة للمصارف وشركات التامين و الضمان

ورفع كفاءة أدائها ، ذلك باستحداث تشريعات في كل من (الوادي واخرون، مصدر سابق، ص ٩٠)

• التشريعات المنظمة للتداول في السوق المالي ، بمعنى الحد من المضاربة التي قد تسبب الازمات الاقتصادية.

• اصدار أو اقامة نصوص تشريعية لتحديد الحد الأدنى في رأسمال الشركة المساهمة لغرض السماح لها في اصدار الاوراق المالية.

٤- تحديث وعصرنة الهياكل المؤسسية يعد توفير البنية الموسسية و التنظيمية شرطاً " اساسياً لقيام السوق المالي ، فضلاً عن المؤسسات العاملة في اطار السوق ، والتي تتمثل بالمصارف والشركات الاستثمارية وصانعي الوطاء والأسواق ويمكن اعتبار هذه البنى بمثابة المادة الأولية المعتمد عليها في السوق لغرض نهوضه وتطوره بالدرجة الاولى" .

٥- توفير الوسائل البديلة لتمويل الاستثمار المباشر

لأجل نجاح الخطط والبرامج التمويلية ، يتطلب انشاء هياكل و مؤسسات مالية التي تعمل على جذب رؤوس الأموال عن طريق وظيفتها المزدوجة التي تتمثل في

• تعطي قروض متوسط وطويلة الاجل من خلال توظيف مدخراتها.

و الأسهم ، وأيضاً منافسة الاوراق المالية الحكومية والاعوية الادخارية للمصارف ، وفي تقييد الطلب على الاوراق المالية لشركات.

• توفير السيولة للاستثمارات قصيرة و طويلة الاجل ، بهدف جذب المدخرات واستثمارها في مشاريع تنموية ، بدلا من الإيداع في المصارف بمقابل فائدة محددة.

• زيادة العائد النسبي للاستثمار في الاوراق المالية عن طريق تخفيض سعر الفائدة في اطار السياسة النقدية والاعادة لهيكله الحوافز الضريبية لصالح المستثمرين.

• اقامة نظام او مصرف اسلامي ، وذلك لرفع الحرج عن بعض الافراد نحو توجيه مدخراتهم واستثمارها في المصارف التقليدية التي تتعامل بالفائدة المحرمة من وجهة نظر الشريعة الاسلاميه" ( Ibrahim, (H. & H. Aziz. (٢٠٠٣).

٣. تحديث الاطر والتشريعات المؤسسية و التنظيمية

أخذت الأطر التنظيمية و القانونية ، بعدما اتسمت بالدقة و الحداثة والمرونة دورها الحيوي في تطوير السوق المالي ،

ج . ظهور او انشاء تجمعات التوظيف المشترك ، التي تتكون بالأساس من المصارف وصناديق الادخار، وصناديق التقاعد ، وكذلك شركات التأمين ، ومؤسسات مالية أخرى.

ح . دخول اصحاب رؤوس للأموال الكبيرة و المستثمرين للسوق المالي التي كانوا لم يتعاملون مع المصارف من قبل ، بسبب ضعف ثقتهم بالجهاز المصرفي" . (بحسب ، مصدر سابق ، ص ٥٠)

#### الاستنتاجات:

١- تعد الأسواق المالية إحدى الآليات الهامة لتجمع الموارد المالية وتوجيهها باتجاه قنوات استثمارية منتجة يكون عملها دعم الاقتصاد الوطني وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

٢- توجد العديد من المعوقات والتي أدت الى تخلف الأداء في السوق المالي

٣- يشغل قطاع المصارف الأهمية الكبرى للسوق المالي من حيث عدد الأسهم وحجم التداول.

٤- اصبحت المصارف التجارية تقوم بتوفير خدمات استثمارية وتسهيلات ائتمانية تتجاوز انشطتها التقليدية

٥- تساهم الاسواق المالية في نقل الاقتصاد البلاد من اقتصاد متخلف الى اقتصاد اكثر تطور كما حدث في مجموعة من الدول الاسيوية

• تعد حلقة وصل بين المدخرين و المقترضين .

وبخصوص نشاط هذه المؤسسات كانت مختصره في مجال العقار لذلك وجبه توجيه مدخرات هذه المؤسسات لتشمل تمويل جميع القطاعات الاقتصادية ، لكي تساهم في تطوير وتنمية الاقتصاد الوطني ككل .

تتجلى مدى استجابة السوق المالي للدور الذي يؤديه القطاع المصرفي بهدف تفعيل وتقويم السوق المالي وتوفير المناخ الملائم لإقامة السوق المالي ، ويمكن عن طريقها توفير تمويل المؤسسات الوطنية من جهة وتقليل او الحد من التوجه نحو المديونية من جهة أخرى في النقاط الآتية:

أ . " فيما يخص المصارف ودورها في النشاطات الاقتصادية بعد أن يقل او ينخفض او نصيبها في تمويل المؤسسات ولصالح التمويل من خلال السوق المالية.

ب . دخول اغلب المؤسسات في البورصة بعد انشائها والعمل على تمويلها عن طريق الاوراق المالية.

ت . انخفاض دور المصارف في مجالات النشاط التقليدي لها و القراض وكذلك القيام بتوفير الخدمات العديدة والمتنوعة إلى المستثمرين(معلومات ، استثمارات )

ث . الانتقال او الدخول إلى طرق التمويل من خلال الاوراق المالية لاقى الاستجابة الكبيرة من قبل الجمهور .

اوراق مالية للبيع واستخدام حصيلتها او جزء

منه في شراء اوراق مالية جديدة

٤- ضرورة العمل على تدريب الكوادر

الوظيفية على عمليات الاسواق المالية

والاستفادة من خبرات الدول الاخرى في هذا

المجال

٥- ضرورة وضع سياسات تسويقية ناجحة

لجذب الاموال من خارج القطاع المصرفي

وتوجيهها لخدمة عملية التنمية

٦- تشجيع الخبراء والاكاديميين

المتخصصين على المساهمة في رفع كفاءة

المصارف التجارية

### التوصيات

١- المساعدة في توفير جهاز مصرفي كفوء

وفعال يواكب التطورات المصرفية الجارية

على الصعيدين المحلي والدولي

٢- ضرورة تولي المصارف الحكومية

والخاصة مهمة تسويق وترويج الاسهم

الجديدة والسندات

٣- ضرورة تبني سياسة تدوير محافظ

المالية من خلال طرح جزء ما بحوزتها من

### قائمة المصادر

- ١- ابراهيم محمد علي طاهر الجزراوي واخرون ، المحاسبة في النشاط المصرفي ، مطبعة الزمان ، بغداد ، ١٩٩٨.
- ٢- اديب قاسم شندي ، النقود والبنوك ، الطبعة الاولى ، دار الضياء للطباعة ، النجف الاشرف ، ٢٠١٠.
- ٣- اديب قاسم شندي ، الاستثمار في اسواق الأوراق المالية بين النظرية والتطبيق ، النجف الاشرف ، دار الضياء ، ٢٠٠٩.
- ٤- اخلاص باقر النجار المصارف الاسلامية الطبعة الاولى ، دار الكتب للطباعة والنشر ، العراق ، ٢٠٠٩.
- ٥- الفيروز ابادي ، محمد بن يعقوب بن ابراهيم ، قاموس المحيط ، المطبعة المصرية ، الطبعة الثالثة ، ٢٠٠٠.
- ٦- ثامر علوان المصلح علوم الاقتصاد الجزي والكلي دار الايام للنشر والتوزيع عمان ، ٢٠١٤.
- ٧- حمدي عبدالعظيم ، اقتصاديات البورصة في ضوء الازمات والجرائم ، الطبعة الاولى ، المكتب الجامع ، الماهرة ، ٢٠١٢.
- ٨- رضا صاحب ابو احمد ، ادارة المصارف ، دار الفكر للطباعة والنشر ، عمان ، ٢٠٠٢.
- ٩- علاء الدين محمود زهران ، الاستثمار في سوق الاوراق المالية ، دار الجامعات المصرية ، ٢٠٠٠.
- ١٠- عبد المنعم السيد علي ، نزار سعد الدين العيسى ، النقود والمصارف والاسواق المالية ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٣.
- ١١- عوض فاضل الدليمي ، النقود والبنوك ، الطبعة الاولى ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، بغداد ، ١٩٩٢.
- ١٢- عاطف وليم اندرأوس ، اسواق الأوراق المالية بين ضرورات التمويل الاقتصادي والتحرر المالي ومتطلبات تطورها ، الطبعة الاولى ، دار الفكر الجامع ، الاسكندرية ، ٢٠٠٨.
- ١٣- شذى جمال خطيب ، العولمة المالية و مستقبل الأسواق العربية لرأس المال ، مؤسسة لما للنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٢.
- ١٤- حمزه محمود الزبيدي الاستثمار في الأوراق المالية ، عمان ، مؤسسة الوداق للنشر والتوزي ٢٠٠١.
- ١٥- فلاح الحسني ، عبد الرحمن الدوري ، ادارة البنوك والمصارف ، دار وائل للنشر ، عمان ، ٢٠٠٠.
- ١٦- محمد زكي شافعي ، مقدمة في النقود والبنوك دار النهضة - بيروت ، ٢٠١١.

- ١٧- محمود حسين الوادي واخرون ،النقود والمصارف ،الطبعة الاولى ،دار الميسره للنشره والتوزيع الطباعة، عمان ،٢٠١٠
- ١٨- وداد يونس يحيى ، النظرية النقدية (النظريات - المؤسسات - السياسات ) ، بغداد ، ٢٠٠١
- ١٩- محمد ابن عزت الم دان ، الادارة والتمويل في الشركات ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ٢٠٠٤
- ٢٠- محمد عوض عبدالجواد ، علي ابراهيم، الاستثمار ف البورصة - اسهم- سندات- أوراق مالية ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٦

٢١ Ibrahim, H. & H. Aziz. (٢٠٠٣). Macroeconomic Variables and the Malaysain Equity Market: A View Through Rolling Subsamples. J. Econ. Stud, ٣٠(١): ٢٧-٦

٢٢ Hatemi-J, A & M. Irandoust. (٢٠٠٢). On the Causality Between Exchange Rates and Stock Prices: A Note. Bull. Econ. Res, ٥٤(٢: ١٩٧- ٢٠٣

٢٣ الموسوعة الشاعة الشاملة لسوق الاوراق المالية - [www.vipiss.com](http://www.vipiss.com)